



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 30 تشرين الأول / أكتوبر، 2023

تداعيات «طوفان الأقصى» على الاقتصاد الإسرائيلي

تكاليف باهظة وآفاق مستقبلية قاتمة

وحدة الدراسات السياسية

تداعيات «طوفان الأقصى» على الاقتصاد الإسرائيلي: تكاليف باهظة وآفاق مستقبلية قاتمة

سلسلة: تقدير موقف

30 تشرين الأول / أكتوبر، 2023

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. الاقتصاد الإسرائيلي قبل الأزمة
1. كيف تلقى الاقتصاد الإسرائيلي صدمة 7 تشرين الأول/ أكتوبر؟
2. من التحديات المالية إلى التداعيات الأوسع
4. التأثيرات الأعمق لم تحدث بعد
4. خاتمة

في الوقت الذي تتركز فيه الأنظار على التداعيات العسكرية والسياسية والأمنية لعملية «طوفان الأقصى»، التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ضد مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في محيط قطاع غزة، يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وما تبعها من عدوان إسرائيلي على هذا القطاع، تتعاظم آثار الحرب الاقتصادية، خصوصًا بالنسبة إلى إسرائيل؛ إذ ألحقت المواجهة أضرارًا بالغة باقتصادها الذي عبّر أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حتى إن قادتها يفاخرون بأن اقتصادها كان من أكثر الاقتصادات نجاحًا في مواجهة الجائحة من خلال تدخل الدولة المباشر.

الاقتصاد الإسرائيلي قبل الأزمة

عندما انطلقت الأزمة الحالية، يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم يكن قد مضى سوى عامين على جائحة فيروس كورونا، التي أفضت إلى أول انكماش اقتصادي يتعرض له الاقتصاد الإسرائيلي منذ انتفاضة الأقصى عام 2000. وقد أطلقت الحكومة مجموعة حزم إنعاش اقتصادية بتكلفة بلغت نحو 50 مليار دولار؛ ما أفضى إلى عجز قياسي في ميزانيتها، وارتفاع مديونيتها إلى نحو ثلاثة أرباع حجم اقتصادها الكلي¹. وتدخل حكومي محدود، تمكّن الاقتصاد الإسرائيلي خلال العامين التاليين (2021-2022) من استعادة توازنه بالنظر إلى التنامي الملحوظ في الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وتحقيق نمو اقتصادي بلغ نحو 8.6 في المئة و6.5 في المئة، على التوالي، وهي معدلات مرتفعة عمومًا، مقارنةً بأي اقتصاد آخر في هذه الفترة². وبناءً على ذلك، استعادت المالية العامة للحكومة عافيتها وبدأت مؤشرات التحسن، لا سيما حجم الدين العام منسوبًا إلى الناتج المحلي الذي عاد ليستقر عند مستويات مقاربة لما قبل الجائحة. وفي مقابل ذلك، كانت التقديرات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، خلال العامين الجاري والمقبل، وفقًا لمعطيات ما قبل الحرب، تشير إلى عودته إلى النمو وفقًا لمساره الطبيعي، في حدود 3 في المئة سنويًا.

كيف تلقى الاقتصاد الإسرائيلي صدمة 7 تشرين الأول/أكتوبر؟

يُعد الاقتصاد الإسرائيلي من الاقتصادات الصلبة بنيويًا، ويُصنف ضمن الاقتصادات المتقدمة في المنطقة. ويمتلك هذا الاقتصاد قاعدة خدمية، وقاعدة صناعية كبيرة، وقاعدة زراعية على نطاق أضيق، تعتمد جميعها على تكنولوجيا متقدمة. وعلى الرغم من القوة البنوية من جهة، والدعم الكبير الذي تلقته إسرائيل من المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى بعد الضربة العسكرية الموجهة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن هذين العاملين لم يمنعًا وكالات التصنيف الائتماني العالمية من تعديل النظرة المستقبلية إلى الاقتصاد الإسرائيلي من «مستقر» إلى «سلبى»، وقد توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنحو خمس نقاط مئوية في الربع الأخير من هذا العام³، وأعلنت كل من وكالتي «موديز» و«فيتش» عن وضع التصنيف الائتماني المحلي والعالمى لإسرائيل تحت المراجعة المفضية إلى التخفيض⁴. ولا تمثل هذه المراجعات سوى استشراف أولي لأثر الصدمة التي وجهتها عملية طوفان الأقصى إلى الاقتصاد الإسرائيلي، لذلك قد تعقبها تقييمات سلبية أكثر حدة إذا فشلت إسرائيل في احتواء التداعيات الاقتصادية للصراع، واستمرت حالة التوتر على الجبهة الشمالية، وتصاعدت إلى مواجهات

1 "مسؤول إسرائيلي: تكلفة الحرب على غزة قد تصل إلى 50 مليار دولار"، الجزيرة نت، 2023/10/26، شوهد في 2023/10/28، في: <https://n9.cl/9kqy1>

2 "بعد 75 عامًا على قيامها: إسرائيل بين النجاح الاقتصادي والفروقات الاجتماعية الصارخة"، فرانس 24، 2023/5/3، شوهد في 2023/10/28، في: <https://n9.cl/sk5t3>

3 "S & P Global Revises Israel's Outlook to 'Negative,'" *The Business Standard*, 25/10/2023, accessed on 2023/10/28, at: <https://n9.cl/kvbpl>

4 "موديز تؤول إعلان تصنيف إسرائيل الائتماني لما بعد 6 أشهر"، الجزيرة نت، 2023/10/15، شوهد في 2023/10/28، في: <https://n9.cl/yr462>

عسكرية أشد قوةً وأوسع نطاقاً. أما إذا ازداد توسع الصراع واتجه إلى مواجهة إقليمية، وهو احتمال ما زال ضعيفاً بحسب التقديرات الراهنة، فإن النتائج ستكون حتماً كارثية بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

تعدّ العملة الإسرائيلية (الشيكل)، التي كانت تزرع تحت وطأة الضغوط المرتبطة بأزمة «الإصلاحات القضائية»، والاحتجاجات التي أعقبتها منذ بداية العام الجاري، الأكثر تأثراً بهجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر. فمُنذ اندلاع الأزمة فقدَ الشيكل أكثر من 5 في المئة من قيمته الدولارية، وبلغ أدنى مستوياته في ثماني سنوات، على الرغم من التدخل المباشر لبنك إسرائيل (البنك المركزي) ووضعه لنحو 30 مليار دولار لاحتواء الطلب المتزايد على الدولار والحيلولة دون تدهور أكبر لسعر صرف الشيكل⁵. ويبدو أن البنك المركزي اختار التضحية بجانب من احتياطاته من العملات الأجنبية من أجل تجنب زيادة أسعار الفائدة؛ حتى لا يتعمق التراجع المحتمل في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري المحلي، وللحيلولة دون انزلاق الاقتصاد نحو ركود أعمق، وهو أمرٌ يسمح بالقول إن عملية طوفان الأقصى هزت الاقتصاد الإسرائيلي بقدر ما هزت المؤسسة الأمنية والعسكرية والسياسية، ووضعت السياسات الاقتصادية لحكومة إسرائيل أمام تحديات صعبة؛ فتراجع سعر صرف الشيكل على نحو متسارع من شأنه تشكيل ضغوط تضخمية إضافية إلى الصدمة التي تلقتها سلسلة الإنتاج وما سينجم عنها من ارتفاع في تكلفة الشحن والتأمين على المستوردات. وفي حال إخفاق السلطات الإسرائيلية في احتواء التضخم، فإن اختلالات معيشية قد تترتب على ذلك؛ ما قد تدفع، إلى جانب الضغوط الأمنية، إلى زعزعة دعم الرأي العام الإسرائيلي لأجندة الحكومة العسكرية والسياسية.

لم تكن تأثيرات الحرب في السوق المالية الإسرائيلية أقل سوءاً؛ إذ فقدت سوق الأسهم نحو 9 في المئة من قيمتها الاسمية خلال الأسبوع الأول من عملية طوفان الأقصى، وهي أكبر خسارة أسبوعية يُمنى بها المؤشر على مدار السنوات العشر الماضية⁶. وقد تواصلت خسارات هذه السوق في الأسابيع اللاحقة لتصل إلى أكثر من 22 في المئة، مدفوعةً بقيام المستثمرين الأجانب ببيع أسهمهم، وخاصةً قطاع البنوك؛ إذ تراجعت أسعار أسهم أكبر خمسة بنوك بنسبة 20 في المئة، وهي أكبر نسبة تراجع منذ جائحة كورونا. وبذلك، تُقدر خسائر رأس المال في سوق البورصة منذ اندلاع المواجهات في غزة بأكثر من 20 مليار دولار⁷. وجاءت هذه الخسائر مدفوعةً بارتفاع حدة المخاطر المستقبلية المحتملة وتنامي حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية في إسرائيل.

من التحديات المالية إلى التداعيات الأوسع

من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية، في مسعى منها لاستعادة هيبة الردع، ترمي بكل ثقلها العسكري في عدوانها المستمر على قطاع غزة، غير مكترثة بتكلفته المالية، فهي تدرك أن فشلها في ترميم صورتها ستكون له تداعيات أشد خطورة؛ ليس فيما يرتبط بالجوانب الأمنية فحسب، بل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أيضاً. ووفقاً لوزير المالية الإسرائيلي تقترب التكلفة المالية للعملية العسكرية التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة من 250 مليون دولار أميركي يومياً، أي نحو 1.75 مليار دولار أسبوعياً، ونحو 7.5 مليار دولار شهرياً؛ أي نحو 1.5 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي⁸. وإدراكاً من الولايات المتحدة لطبيعة التحديات المالية التي تواجه حليفها إسرائيل، سارعت إلى الإعلان عن حزمة مساعدات عاجلة لتمكينها من المضي

5 "بنك إسرائيل يتدخل بـ 30 مليار دولار لوقف انهيار الشيكل وسط 'طوفان الأقصى' و'السيوف الحديدية'"، روسيا اليوم، 2023/10/9، شوهد في 2023/10/28، <https://n9.cl/bk4ah> في: 5

6 "حرب غزة تكبد إسرائيل خسائر باهظة ونزيفاً حاداً في البورصة"، عربية نيوز 24، 2023/10/24، شوهد في 28/10/2023، في: <https://n9.cl/w8tb6t>

7 "إسرائيل تدفع ثمن عدوانها على غزة من دم اقتصادها النازع بعد طوفان الأقصى"، عربية نيوز 24، 2023/10/27، شوهد في 2023/10/28، في: <https://n9.cl/3z90g>

8 "تكلفة باهظة يدفعها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب على غزة"، العربي الجديد، 2023/10/25، شوهد في 28/10/2023، في: <https://n9.cl/9h4v6>

قُدِّمًا بعملياتها العسكرية ضد قطاع غزة؛ إذ تقدّم الرئيس الأميركي جو بايدن للكونغرس بمشروع تمويل عاجل لإسرائيل قيمته 14.3 مليار دولار، بوصفه جزءًا من رزمة تمويل أوسع يشمل أوكرانيا وتايوان أيضًا⁹. ويضاف ذلك إلى التكاليف التي ستتحملها الولايات المتحدة نفسها، نتيجة الدعم العسكري المباشر الذي تقدمه إلى إسرائيل في عدوانها على غزة، بما في ذلك إرسال حاملتي طائرات مع مجموعاتها القتالية إلى المنطقة¹⁰. وعلى الأرجح، لن يكون حجم الدعم المالي الكبير الذي حُشد لهذا العدوان كافيًا لضمان قدرة الخزينة العامة الإسرائيلية على التكيف مع متطلبات الحملة العسكرية، بما في ذلك التكلفة المرتبطة باستدعاء نحو 360 ألفًا من جنود الاحتياط، والبرامج المحتمل الشروع في تنفيذها لتعويض خسائر الشركات والمؤسسات الكبيرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضًا، عن توقف أعمالها ونقصان مداخيلها من جراء التبعات الميدانية للعمليات العسكرية، وغيرها من البرامج التكيفية.

ولن تقتصر تبعات الحرب على أعبائها المالية المباشرة، بل ستمتد إلى الطلب المحلي أيضًا، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، الذي من المتوقع أن يشهد تراجعًا ملحوظًا؛ بسبب الخوف، وتراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين. فالشواهد التي تبدو، من خلال ردود فعل المجتمع الإسرائيلي وحالة الارتباك الشديدة التي يعيشها، تؤدّي إلى استنتاج مفاده أن الاقتصاد الإسرائيلي يتجه نحو أزمة عميقة. ويمكن الاستدلال بتداعيات انتفاضة الأقصى عام 2000 على الاقتصاد الإسرائيلي لتقدير تداعيات ما يجري اليوم، وإن كانت الصدمة أشد هذه المرة. ويسري الأمر نفسه على الطلب الخارجي الذي سرعان ما بدأت مصادره في الانصاع لمعطيات الحرب. فالسياحة، وما يرتبط بها من خدمات، وهي تُعد رافدًا مهمًا من روافد الاقتصاد الإسرائيلي وميزانيته العامة بناتج إجمالي يبلغ نحو 7.7 مليار دولار، قد تعرضت لشلل كامل¹¹، ذلك أن المعطيات تشير إلى إلغاء كل الحجوزات تقريبًا في الفنادق والمنشآت السياحية، في حين يجري استخدام نصف طاقتها الاستيعابية حتى الآن في إيواء عائلات جرى إجلاؤها من مناطق ومستعمرات قريبة من الحدود مع غزة، ومن المرجح أن تصل إلى ثلاثة أرباع هذه الطاقة الاستيعابية في ضوء خطة إجلاء سكان المدن والبلدات على الحدود اللبنانية، وهذه تكاليف إضافية ستتحملها ميزانية دولة الاحتلال، وستساهم في اتساع فجوتها التمويلية. ولا يختلف الحال كثيرًا بالنسبة إلى قطاع النقل، والنقل الجوي على وجه الخصوص؛ إذ أعلنت مجموعة من خطوط الطيران العالمية تعليق رحلاتها إلى إسرائيل، وأصبح دور النقل الجوي المدني ينحصر في إجلاء الرعايا الأجانب والإسرائيليين الفارين من الحرب. وعلى إثر ذلك، تراجع سعر سهم شركة طيران «إل عال» بنسبة 19 في المئة منذ أن بدأت عملية طوفان الأقصى¹².

ويُتوقع، وإن على نحو أقل حدة، أن تتراجع الصادرات السلعية، ويتفاقم العجز التجاري الإسرائيلي بسبب الاختناقات اللوجستية التي تفرضها المعطيات الميدانية للحرب، فضلًا عن الضغوط التنافسية الناجمة عن ارتفاع تكلفة التصدير المدفوعة بارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والوقود؛ فقد ارتفع السعر العالمي للنفط بنحو 5 في المئة في الأسبوع الأول من العدوان الإسرائيلي، وتتأرجح أسعاره يوميًا بعد يوم، على نحو أكثر ارتفاعًا من المستوى الذي كانت عليه قبل العدوان على غزة.

9 "إدارة بايدن تطلب 106 مليارات دولار لدعم إسرائيل وأوكرانيا"، الجزيرة نت، 2023/10/20، شوهد في 28/10/2023، في: <https://n9.cl/7zy4d>

10 "موقف إدارة بايدن من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: خلفيات الانحياز وحساباته"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/10/24، شوهد في 2023/10/29، في: <https://n9.cl/f5z3e>

11 Steven Scheer & Ari Rabinovitch, "Israel Economy: Gaza War Sends Economy into the Unknown," *Reuters*, 24/10/2023, accessed on 2023/10/28, at: <https://n9.cl/16e41>

12 "19% نسبة تراجع أسهم شركة طيران 'إل عال' الإسرائيلية منذ بداية الحرب على قطاع غزة"، قناة المملكة، 2023/10/17، شوهد في 28/10/2023، في: <https://n9.cl/5hwnx>

ولن يكون جانب العرض بمعزل عن هذه التأثيرات؛ فالاستدعاء الاستثنائي لكل قوات الاحتياط سيفرغ القطاعات المحركة للاقتصاد الإسرائيلي من مشغليها، وستسبب حالة الخوف التي تكتنف العملة الأجنبية وهروبها خارج إسرائيل، وتوقف استخدام العملة الفلسطينية، في شلل كبير في الخدمات المساندة.

التأثيرات الأعمق لم تحدث بعد

ستكون التكاليف الاقتصادية التي ستحملها إسرائيل من جراء عدوانها المستمر على قطاع غزة باهظة؛ ليس بالنسبة إلى الحكومة وموازنتها العامة فحسب، بل بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات وعموم السكان الذين يترتب عليهم في الحصيلة تحمل هذه التكاليف أيضًا. وحتى يجري تناول هذه التداعيات بموضوعية، استرشادًا بالتجارب السابقة، يجب عدم إغفال قوة الاقتصاد الإسرائيلي وقدرته على احتواء تبعات مثل هذه الأزمات، حتى إن كان ذلك على حساب نموه، ومسيرته التنموية، على امتداد سنوات عديدة. لكن يجب ألا نغفل اختلاف المواجهة الراهنة عن كل ما سبقها بين الاحتلال والشعب الفلسطيني. فالهجوم المباغت في 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يشكّل صدمة تكتيكية لإسرائيل فحسب، بل شكّل أيضًا اختبارًا عمليًا لمنظومتها الأمنية والدفاعية وشاهدًا حيًا على إخفاقاتها. والإشكالية الحقيقية التي ستواجه إسرائيل بعد توقف الحرب ستتمثل في حالة عدم اليقين التي باتت تحيط بمنظومتها الدفاعية والأساطير التي صنعتها حول قدراتها العسكرية والاستخباراتية. ومن الناحية الاقتصادية، من المتوقع أن تفضي هذه الحالة العميقة من عدم اليقين إلى تثبيط الاستثمار، والحد من مستويات الاستهلاك، وضرب قطاعي السياحة والنقل وغيرها من الخدمات. وستؤثر هذه الحالة كذلك في جاذبية الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الأجنبية؛ ما يعني أنه سيواجه سلسلة من الارتفاعات في الأجور بسبب نقص المعروض من العمالة، خصوصًا إن أفضت هذه الحالة إلى هجرة عكسية إلى خارج إسرائيل.

ويُتوقع أن يكون لحالة عدم اليقين تأثيرات سلبية ملحوظة على تموضع المستوطنات وقاطنيها من المستوطنين، والاستثمارات بمختلف أشكالها، في المناطق الجنوبية المتاخمة لقطاع غزة والمناطق الشمالية المتاخمة للحدود مع لبنان؛ ما يؤدي إلى دفع السكان إلى التمرکز في الوسط، وتفاقم الأزمة العقارية والسكانية وارتفاع تكاليفها. وستجد الحكومة نفسها مضطرة إلى تقديم حزم تحفيزية واسعة لإقناع المستثمرين والأفراد بالتوجه إلى الإقامة والاستثمار في المناطق الحدودية، وهو ما ستنتج عنه ضغوط طويلة الأمد على ميزانيتها العامة.

بعد هزيمة إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، يردّج أن تتراجع الثقة بصناعاتها العسكرية التي تنصدر قائمة صادراتها، وذلك بعد أن فشلت منظومتها الاستخباراتية والدفاعية في منع الهجوم الذي باغتها باستخدام تقنيات هجوم فلسطينية محلية الصنع.

خاتمة

سيكون لعملية طوفان الأقصى ارتدادات عميقة على الاقتصاد الإسرائيلي؛ ليس بسبب التكلفة المالية المباشرة المرتبطة بتمويل العمليات العسكرية فحسب، بل أيضًا، وعلى نحو أكثر حدة، بسبب التأثيرات الممتدة والمتوالية التي ستجعل الاقتصاد الإسرائيلي يفقد توازنه فترةً من الوقت. لكن هذه التأثيرات وعمقها وامتدادها الزمني سيكون كله أكثر ارتهاً بحالة عدم اليقين بعد الانهيار الكبير الذي تعرضت له المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وسيبقى وقع المفاجأة، والجرائم الوحشية التي اقترفتها إسرائيل في حق سكان قطاع غزة رداً عليها، من بين الهواجس الحاضرة في أذهان الإسرائيليين والمستثمرين والزائرين، وهو ما يعني أن الأزمة الاقتصادية ستكون أطول، وستكون أعمق أثرًا من أي وقت مضى.